الواقع الراهن لذوي الاحتياجات الخاصة في فلسطين

عوني مطر
رئيس الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين
محافظات غزة

المكتبة الالكترونية

أطفال الخليج ذوي الاحتياجات الخاصة
www.gulfkids.com

مقدمة :-

منذ بداية عام 1992 قام الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين بحملة وطنية لتوعية المجتمع بضرورة وجود تشريعات لحماية المعاقين من التميز ، وللتفاعل مع المجلس التشريعي من اجل تبني مسودة مشروع قانون موائمة الأماكن العامة لاستعمالات المعاقين ولقد تم قبول هذه المسودة للقراءة العامة في 1998/5/28 ثم تم دمجها مع مسودة قانون الرعاية والتأهيل الذي تقدم من لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي وأطلق على القانون الجديد قانون حقوق المعاقين ثم قام الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين بالتعاون مع اللجنة الوطنية المركزية للتأهيل ومؤسسات أخرى وبجهود من المجلس التشريعي إلى أن نجح في إقرار القانون بالقراءات الثلاث ومن ثم المصادقة عليه من قبل السيد الرئيس الخالد أبو عمار بتاريخ 1999/8/9 ونشره في جريدة الوقائع الرسمية بتاريخ 1999/10/10 العدد (30) الصفحة (36) تضمن قانون حقوق المعاقين أربعة فصول جاءت على النحو التالي :-

الفصل الأول .... يشتمل على تعار يف وأحكام عامة

الفصل الثاني ... تضمن الحقوق الخاصة بالمعاقين في المجالات المختلفة ومسؤوليات الجهات المعنية

الفصل الثالث ... تحدث عن موائمة الأماكن العامة الحديثة والقديمة منها لاستعمالات المعاقين بسهولة وحرية وأمان وكرامة والعمل على إزالة العوائق العمرانية والإنشائية التي تعيق حركتهم ومشاركتهم في الحياة العامة من جميع المرافق العامة.

الفصل الرابع ... فقد وضح ضرورة وضع نظم واللوائح التي تفسر هذا القانون إشارة إلى إلغاء جميع اللوائح والنظم التي تتعارض مع أحكامه .

إقرار القانون انتقل بالاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين إلى مرحلة وضع النظم واللوائح التي تفسره والى العمل على مراقبة تطبيقه وتنفيذه بشكل يحقق المساواة والحياة الكريمة للمعاقين .

إن إقرار القانون يفتح آفاق جديدة ويبعث الأمل في نفوس المعاقين بأن الدولة ستقوم بواجباتها اتجاه قضاياهم العادلة وبأنه أصبح لديهم المرجعية القانونية بالمطالبة بحقوقهم

الواقع الراهن لذوي الاحتياجات الخاصة

يشكل ذوي الاحتياجات الخاصة ما نسبته 3% من مجموع السكان وللعلم لقد أجريت إحصائيات كثيرة في فلسطين بصفة عامة وفي محافظات غزة بصفة خاصة لتحديد النسبة المئوية للإعاقات وأخر إحصائية للمعاقين أثبتت انه يوجد في فلسطين أعلى نسبة إعاقة في الشرق الأوسط بل في العالم حسب عدد السكان والسبب في ارتفاع عدد المعاقين هو الاحتلال الذي يستخدم القنابل والقذائف المحرمة دولية وتدريب جنوده على سياسة عسكرية خبيثة إن لم تستطيع قتل الفلسطيني فيجب عليك أن تصيبه في مكان يسبب له الشلل حتى يصبح معاق دائم فنجد إن اغلب الإصابات في العمود الفقري " إصابات الحبل الشوكي " وتودي إلى شلل إما سفلي وإما رباعي لذلك نجد إن اغلب وأكثر الإعاقات هي " الإعاقة الحركة " وحسب أخر إحصائية فان نسبة المعاقين في فلسطين تقدر حوالي 3% من عدد السكان منها حوالي 2% نتيجة الاحتلال و1% إصابات أخرى وعيب خلقي .

وفيما يلي نورد مراجعة لواقع المؤسسات والمعاقين في قطاعات العمل والتعليم والصحة والسكن والرياضة والترفيه والثقافة والتي يسود معظمها الموقف الاجتماعي الذي ينمط المعاق بصورة الشخص السلبي الذي لاحول له ولا قوة ، وقبل أن نتحدث عن واقع المعاقين والعقبات التي يتعرضون لها يجب علينا أن نتحدث عن العقبات التي تعترض عمل المؤسسات الأهلية والحكومية العاملة في مجال الإعاقة.

"العقبات التي تعترض عمل المؤسسات في فلسطين"

- نقص الأدوات المساعدة لتأهيل المعاقين وارتفاع أسعارها وخصوصا الإعاقة البصرية والسمعية
- نقص الموارد المادية والتي تعتبر احد أصعب المشاكل التي تواجه الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين في محافظات غزة وتواجه المؤسسات الحكومية والأهلية وخاصة في الوقت الراهن
- عدم وجود مرافق مريحة ومناسبة للمعاقين وضيق الأمكنة وعدم قدراتها على استيعاب المعاقين
- عدم وجود برامج أو خطط متبعة في المراكز وان وجدت فهي لمدة محدودة
- عدم وجود وسائل مواصلات خاصة بالمؤسسات لنقل المعاقين وخاصة في الاتحاد العام للمعاقين في غزة
- عدم متابعة المعاق من قبل المراكز والمؤسسات متابعة " دائمة ومستمرة "
- عدم وضع لغة الإشارة كمادة أساسية في وزارة التربية والتعليم وإلزام المدارس والجامعات بها حتى يتثنى للمعاقين الصم إكمال مسيرتهم التعليمية
- اعتماد المؤسسات على الموازنة أو على الجهات المانحة و عدم موافقة الجهات المانحة على مشاريع التشغيل + الدخل
- قلة التسهيلات الهندسية والإجرائية في بعض المؤسسات الأهلية والحكومية
- الرسوم المرتفعة والإجراءات البيروقراطية في بعض المؤسسات .

الواقع التعليمي لذوي الاحتياجات الخاصة والعقبات التي تعترض الأوضاع التعليمية

" عقبات اجتماعية "

إن نسبة الأمية في صفوف الشباب ذوي الاحتياجات الخاصة ترتفع لتصل إلى 58% حيث تشير بيانات التعداد العام للسكان وان أكثر من 40% من الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في فلسطين لا يلتحقون بالمدارس وترتفع نسبة الأطفال الذين لا يلتحقون بالمدارس مع ارتفاع العمر بغض النظر عن الجنسين

لا تتوفر لدينا في الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين في غزة إحصائيات حول التميز في الخدمات المقدمة للأنثى المعاقة مقارنة بالذكر الإ أن الموقف الاجتماعي لأولياء أمور الأطفال المعاقين يميل إلى إلحاق أطفالهم الذكور بالمدارس أكثر من إلحاق الإناث .

وللإنصاف حرص المشروع الفلسطيني على إعطاء ذوي الاحتياجات الخاصة فرصا متساوية في التعليم من خلال قانون المعاقين رقم " 4 " لعام 1999 .

الاان السلطات التنفيذية لم تضع البرامج والخطط اللازمة وخاصة الصم لدمجهم في المؤسسات التعليمة العامة فما زالت الغالبية الساحقة منهم تتلقى التعليم في مؤسسات خاصة معزولة عن المجتمع مما يؤدي إلى تعطيل النمو النفسي والاجتماعي ويبقي على الفجوة بين المعاقين وإقرانهم ولا تزال بعض الأهالي لا تريد إرسال أبنائهم وبناتهم من ذوي الاحتياجات الخاصة إلى المؤسسات التعليمية لأسباب كثيرة منها ما هو مادي ومنها ما هو توعوي ومنها ما هو رسمي ومنها ضيق الأماكن لأنه لا توجد الآلية اللازمة لإلزام الأهالي بإرسال أبنائهم وبناتهم من ذوي الاحتياجات الخاصة إلى المؤسسات التعليمية .

وقلة توفير القواميس بلغة الإشارة ووسائل تعليمية خاصة تجعل مواصلة التعليم للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.وعدم موائمة بعض المدارس وبعض الجامعات لتسهيل الحركة بحرية وكرامة وعدم تمكين الطلبة في الحصول على بدائل تمكنهم من التعليم بشكل عادل على سبيل

المثال الوقت الإضافي للمكفوفين لإجراء الامتحانات أو مترجم الإشارات للصم وعدم وعي ومعرفة الجهات المختصة بها يحد من تمتع الطلبة بحقهم في التعليم.
بالرغم من ذلك إلا أن عددا كبيرا من ذوي الاحتياجات الخاصة قد نال قسطاً وافرا من التعليم ولازال قسم منهم يلتحقون بالمعاهد والجامعات العليا والمدارس الثانوية سواء في داخل الوطن أو خارجه
ولابد من الإشارة إن الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين في قطاع غزة قام بالتنسيق مع جميع الجامعات الفلسطينية الحكومية والأهلية وحتى الجامعات التي تحمل شعار السلطة فقط في محافظات غزة ونخص بالذكر جامعة القدس المفتوحة وجامعة فلسطين الدولية الذين فتحوا أبوابهم أمام المعاقين وقالوا إن المادة لن تقف عائق أمام المعاقين الذين ينتمون إلى الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين
وللعلم فان المكفوفين كانوا ولازالوا أكثر حظا من اقرناهم من ذوي الاحتياجات الخاصة في الحصول على فرص في التعليم العالي وعلى الأجازات العلمية من درجة الماجستير والدكتوراه وان الصم اقلهم حظا في الحصول على التعليم الثانوي والعالي لان إعاقة الصم أو الطلبة الصم لا تتجاوز الصف التاسع في المدارس الخاصة أما بالنسبة إلى الإناث فهي اقل من الذكور في الحصول على الفرص التعليمية مهما كانت نوع إعاقتهم وذلك بسبب بعض المواقف الاجتماعية السلبية ضدهم .

واقع ذوي الاحتياجات الخاصة في قطاع العمل والتدريب المهني

ترتفع نسبة المعاقين العاطلين عن العمل بشكل كبير إذ بلغ عدد غير النشيطين اقتصاديا في فلسطين 27418 معاق أي ما يعادل نسبة 74,35 % مقابل 9455 نشيطين اقتصاديا فقط أي ما يعادل نسبة 25,64 % وفقا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وهذا يعود إلى عدة أسباب نوردها
بما يلي :-
* التدريب المهني :-
تتكرر نفس أسباب قلة الفرص التعليمية لدي فحص فرص التدريب المهني والتي تفتقر إلى التسهيلات الملائمة في المباني مما يعيق وصول المعاقين حركيا إليها بحريه واستقلالية كما لا تتوفر فيها التعديلات اللازمة على الآلات المستخدمة التي يحتاج إليها المعوقين من المتدربين كما لا تتوفر في هذه المراكز الأجهزة والخبرات الفنية الكافية لدى طواقمها البشرية مما يحد من إمكانية انتفاع المعاقين منها هذا بالإضافة إلى انعدام السياسات والبرامج المتطورة التي تسهل دمج المعاقين فيها عوضاً عن الأفكار النمطية التي لا تشجع المعاق على الالتحاق بهذه المراكز .
لهذا فان الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين في محافظات غزة يضع أمام المسوؤلين مشكلات التأهيل المهني أهمها :-

1- عدم وجود مقاييس واختبارات مقننة تقيس قدرات المعوقين سواء عند التأهيل المهني كعملية تستهدف اختيار المهنة المناسبة له أو عند التوجيه المهني كعملية تستهدف اختياره المناسب لمهنة بعينها.

تتطلب عملية التأهيل إمكانيات مادية وبشرية هائلة وقد لا تتوفر في بعض الأحيان لدى المجتمع اخذين في الاعتبار حجم الفاقد المستهلك لتأهيل المعوقين .
التأهيل عملية تتعامل مع عناصر معوقة وأحيانا متقدمة بالسن لتواجه بالتالي تعليم الكبار .

التأهيل هو إعادة تدريب المعاق على مهارة معينة تتناسب قدارته الباقية ففي حالة هجر أمر مألوف إلى أمر أخر غير مألوف يؤدي إلى مقاومة المعوق تماشيا مع النزعة العامة للفرد كما قال الدكتور نظمي عودة " أبو مصطفى " في تأهيل الإنسان المعاق .
لذا منهم يلتحقون بمراكز تأهيل مهني خاصة تديرها مؤسسات التأهيل التي تمتاز بمحدودية الخيارات والمهن البسطية غير المطلوبة في سوق العمل مثل أعمال القش والخيزران للمكفوفين وأعمال الخياطة للمعاقين حركيا .

العمل

وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة العمل

بالرغم من وجود دائرة الاحتياجات الخاصة في وزارة الشئون الاجتماعية إلا إنها لم تحل المشاكل المتعلقة بتأهيل المكفوفين والصم وذوي الإعاقات الحركية والتحديات العقلية حيث فرص التشغيل بالمراكز التابعة للوزارة غير كافية على الإطلاق من حيث الكم والنوع .
والعدد المنتسب إلى هذه المراكز أعداد قليلة والمرتبات ضئيلة " 10شيقل " يوميا والمهن بسيطة وبدائية تفتقر للتنافس في سوق العمل والبطالة المقنعة برنامج البطالة الذي يستفيد منه بعض المعاقين وهو لمدة 3 شهور ثم بعد ذلك لمدة شهرين ثم بعد ذلك الله اعلم وينتفع منه المعاقين في قطاع غزة وفي الضفة الغربية .

أما وزارة العمل فهي كما هو حال وزارة الشئون الاجتماعية تفتقر إلى برامج وخطط لتوظيف المعاقين رغم إرسال الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين في محافظات غزة عدة مرات كشوفات بأسماء المعاقين الاكاديمين والمهنيين إلى وزارة العمل والشؤون فضلا عن إنها لا تشجع توظيفهم بشكل عام وتستقبل بعضهم للعمل كموظفين على التحويلة أو آذن أو مراسل أو ما شابه ذلك من الوظائف البسيطة .
ديوان الموظفين :-
يضع ديوان الموظفين العام العقبات أمام تشغيل المعوقين معيقا بذلك إمكانية حصولهم على فرص حكومية وتظهر العوائق التي يضعها الديوان على شكل عقود عمل مؤقتة أو طلب فحص طبي سنوي وفي غالبية الأحيان لا يسمح الديوان بتثبيت الموظفين ذوي الإعاقات 5>. (*-*)

وزارة الصحة :-
تحول التقارير الطبية التي تعطيها المؤسسات الطبية واللجان العليا والفرعية التابعة لوزارة الصحة لذوي الاحتياجات الخاصة بينهم وبين سوق العمل .
حيث أن هذه اللجان تذكر في تقاريرها أن كل شخص لديه إعاقة غير لائق صحيا وكثيرا ما تضيف انه لا يستطيع العمل كموظف في كذا وكذا وهذا الأمر لا يشير فقط إلى انعدام المهنية في العمل الطبي بل إلى موقف تميزي نمطي يلقي على الاختلافات في القدرات الجسدية فيها اجتماعية تدعم التميز على أساس الإعاقة .
أما من ناحية التامين الصحي لقد ضمن قانون حقوق المعوقين تامين صحي مجاني لجميع ذوي الاحتياجات الخاصة كما ضمن لهم خدمات تأهيل مجانية أو بااسعار رمزية من خلال مشروع بطاقة المعاق التي تحتوي على الخدمات في كافة مجالات الحياة الكريمة .
ألا أن الواقع يشير إلى أن الحكومة لاتقدم أكثر من 10% من خدمات التأهيل و90% تقدمه مؤسسات خاصة أو أهلية .

إلا أن الحكومة ليس لديها ولا تتوفر لديها الميزانيات اللازمة لشراء خدمات التأهيل من المؤسسات الأهلية ولذلك تساهم عدة جهات في هذه الخدمة ومنها الحكومة .

أما بالنسبة للخدمات الصحية المشمولة بالتامين الصحي فهي محدودة وكثيرا ما تكون غير مجدية حيث لا تتوفر الأدوية والعلاجات وتحتاج عملية التحويل إلى إجراءات بيروقراطية طويلة كما لا تتوفر أحيانا الميزانيات لدى الحكومة لتحويلات العلاج في الخارج .
وللحقيقة فان الحكومة يوجد لدها نقص في الكوادر الطبية المدربة بينما تتوفر لدى المؤسسات الأهلية والخاصة إلا أنها لا تسد الاحتياجات المتنامية من الناحية النوعية والعددية .
من ناحية أخرى يركز مقدموا الخدمات التاهيلية في كل من الحكومة والمؤسسات على ذوي الاحتياجات الخاصة أنفسهم باعتبارهم المشكلة والحل هذا ما يعرف بنموذج التأهيل الطبي الذي أصبح مرفوضا محليا وعالميا .
والتأهيل الطبي كما يقول الدكتور نظمي عودة " أبو مصطفى " رئيس قسم التربية الخاصة بجامعة عرفات للعلوم والتربية .
يهدف إلى مساعدة المعوق عن طريق إجراء عمليات تصحيحية أو تقديم الخدمات العلاجية في مجالات استخدام الأعضاء المصابة وزيادة قدرتها على التحمل أو للرفع من مستوى أدائها .
وفي استخدام الأطراف الصناعية البديلة وتقديم العلاج الطبيعي إذا احتاج الأمر .

عدم ملائمة أو عدم موائمة الأبنية والمنشات والآلات

تقف الحواجز الهندسية التي تتمثل في عدم وجود التسهيلات الإنشائية في أماكن العمل عائقا أمام المعاقين في الاندماج في مجتمع العمل كما إن أصحاب العمل لا يهتمون ولا يكترثون لإدخال هذه التسهيلات على أبنيتهم .
كما أن عدم القيام بالتعديلات على بعض الأجهزة والمعدات التي يمكن تحويرها وتطويرها لاستعمال المعاقين يحد من إمكانية تشغيل المعاقين ويجعل أرباب العمل متخوفين من إمكانية تعرضهم لإصابات عمل ولقد أشار تقرير التنمية البشرية إلى أن المعاقين لا يستطيعون الوصول إلى 98% من المرافق العامة بشكل كلي أو جزئي .

قانون المعاقين رقم " 4 " لعام 1999م

ركز الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين منذ انطلاقته في العام 1991 على ضرورة النظر إلى حقوق المعاقين بالمساواة والمشاركة والدمج والخدمات النوعية في مجال التعليم والعمل والبيئة والموائمة المسهلة بجدية .
وفي عام 1998 قدم الاتحاد مسودة مشروع القانون للمجلس التشريعي وتم إقراره في عام 1999 وصادق عليه الرئيس عرفات بتاريخ 9 آب 1999م ونشر في جريدة الوقائع الرسمية بتاريخ 10 تشرين أول 1999م ليصبح نافذ المفعول .
كما نص القانون على توظيف ما نسبة 5% من مجموع القوى العاملة بالقطاعين العام والخاص من المعوقين وتقديم التسهيلات الضريبة لتشجيع أصحاب العمل على تشغيل المعوقين وضمن القانون فرص متساوية للمعاقين في الترفيه والرياضة كما حث القانون على نشر الوعي الايجابي لحقوق المعوقين ومن كافة المواد التي تظهرهم بصورة غير لائقة عبر وسائل الإعلام وإدخال لغة الإشارة للصم على البرامج التلفزيونية والتعليمية كما أشار القانون إلى ضرورة إدخال التسهيلات في المواصلات والاتصالات .

وفي يوم المعاق العالمي الذي يصادف 12/3 من كل عام قام الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين في محافظات غزة بالتعاون مع وزارة الشئون و45 مؤسسة ووزارة تهتم وتعمل في مجال المعاقين والتنسيق معهم ولإقرار لجنة تتحدث في مجلس الوزراء مباشرة وقام الاتحاد في ذلك اليوم بمسيرة للتفاعل في هذا اليوم أمام مجلس الوزراء وكان برئاسة الأخ أبو علاء قريع وتم الاجتماع في مجلس الوزراء بحضور كل من عوني مطر وشعبان المبيض وجمال الرزي وحسام الشيخ يوسف وخالد قنن ومحمود أبو مر وقد أسفر الاجتماع عن :-

تأكيد مجلس الوزراء على الالتزام بقانون المعاق الفلسطيني بما في ذلك وجوب تخصيص 5% من الوظائف الحكومية لتعين ذوي الاحتياجات الخاصة والإيعاز إلى الأمانة العام لمجلس الوزراء بالطلب من كل وزارة تقديم تقرير حول إنجازاتها في هذا الصدد بما يشمل التجهيزات من البنية النحتية بما يلائم تقديم الخدمات للمعاقين والطلب من المكاتب الهندسية تضمين البنية التحتية الموائمة لاحتياجات المعاقين في الأبنية وإعادة النظر في نموذج الفحص الطبي الخاص بالتعيينات الحكومية بما بتلائم مع متطلبات تأهيل واستيعاب المعاقين وتوجيه رسالة إلى المؤسسات التي تعنى بشئون المعاقين لتزويد مجلس الوزراء بنسب وإعداد المعاقين والوظائف الممكن استيعاب المعاقين فيها بهدف المساعدة في التأهيل والتوظيف وكان ذلك بتاريخ 2005/12/3 وتم تزويدهم بذلك ، وتم بعد ذلك المتابعة مع المجلس وتم اخذ نسخة من هذا التأكيد للاتحاد . وفي قرار المجلس الوزراء رقم 24 لسنة 2006 باللائحة التنفيذية بشان إعفاء سيارات خاصة بالمعوقين لاستعمالهم الشخصي من الرسوم الجمركية والضرائب وبناءا على تنسيب وزيري المالية والشئون الاجتماعية وعلى ما اقره مجلس الوزراء في جلسته في رام الله بتاريخ 2006/3/2 تم الموافقة على إصدار مادة 1 ومادة 2 ومادة 3 ومادة 4 ومادة 5 ومادة 6 ومادة 7 وعلى الجهات المختصة كافة كل فيما يخصه تنفيذ أحكام اللائحة ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية صدر في مدينة رام الله بتاريخ 2006/3/2م الموافق 2 صفر 1427هجرية.

رئيس الوزراء احمد قريع " أبو علاء "

وبناء على ما ذكر تم مخاطبة الاتحاد العام في غزة بذلك لترشيح ممثل عن الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين في اللجنة وهي لجنة الإعفاءات استنادا لنص المادة 5 من القرار المشار إليه أعلاه وقام الاتحاد بترشيح الأخ عوني مطر ممثل عن الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين في هذه اللجنة .

وبعد ذلك بقيت اللجنة برئاسة الأخ شعبان المبيض تتابع مع مجلس الوزراء الجديد برئاسة الأخ إسماعيل هنية " أبو العبد " وقام مسؤول الاتحاد بالمقابلة مع الأخ أبو العبد ومعه اللجنة ووضع الأخ رئيس مجلس الوزراء الجديد بالصورة وقد تم المطالبة ببقاء اللجنة واستمرار متابعة القانون من حيث انتهائنا مع الوزارة السابقة والعمل على تطبيق القانون والعمل على إلزام الوزارات المعنية بتطبيق القانون وصرف موازنات للمؤسسات العاملة في مجالات الإعاقة ورفع مرتبات المعاقين والجرحى المنتسبين إلى الشئون الاجتماعية فوافق السيد رئيس مجلس الوزراء على استمرار اللجنة وعلى متابعة القانون من حيث ما انتهينا مع الحكومة السابقة والعمل على تطبيق القانون بشكل تطبيقي ومرحلي والعمل على لقاء مع وزير الصحة والعمل لتسويق المشاريع مع الجهات الخيرة أما عن رفع مرتبات المعاقين والجرحى المنتسبين إلى وزارة الشئون كحد أدنى يلبي مستوى المعيشة فقد وعد بان يحاول في ذلك ومازالت المتابعة من قبل اللجنة والاتحاد مستمرة .

واقع ذوي الاحتياجات الخاصة في مجال السكن

إن أهمية التسهيلات تكمن في حركة البناء واسعة النطاق والتي تتطلب التخطيط المسبق لإدخال التسهيلات فيها بدلا من إدخالها فيما بعد :-
حيث انه إذا لم تأخذ بالحسبان سيكون ذلك مكلفا في المال والوقت والجهد اللازم قد وضع الاتحاد نصب عينه هدف الدفاع عن حقوق المعاقين الفلسطينيين في مختلف مجالات الحياة أسوة بكافة أبناء المجتمع والتي تضمن لهم العيش بكرامة واستقلالية في وطنهم وأصبح يتعدى المفهوم الحديث للسكن الشقة أو المنزل ليشمل الأرصفة والشوارع والمرافق العامة والأسواق التجارية ووسائل النقل إذ تؤثر طبيعة تصميم المباني والمنشأت على مدى انتفاع المعاقين بها وخاصة أولئك الذين لديهم إعاقات حركية مستعملي الكراسي المتحركة أو العكازان فالمنازل الخاصة بالأسر التي يوجد لديها معاقين لا تراعي الاحتياجات الخاصة بهم ولا توجد برامج ومشاريع لإدخال التسهيلات على تلك المنازل إن عدد العمارات التي تتوفر فيها المصاعد الكهربائية محدود ولكن كثيرا منها لا تراعي المعايير المطلوبة للمعاقين حيث تتواجد الأدراج التي يجب المرور عليها قبل الوصول إلى المصاعد الكهربائية وهذا يتطابق على الأسواق التجارية ومكاتب المحامين والمطاعم والعيادات الطبية والوزارات بما فيها مجلس الوزراء والمجلس التشريعي وبعض المدارس والجامعات أما بالنسبة إلى الأرصفة في الشوارع فهي تمتاز بوجود الأعمدة المختلفة والأدراج وامتدادات المحلات التجارية وأحيانا بعض الحفر أما وسائل النقل فهي دائما غير موائمة ولا تراعي احتياجات المعاقين .

إلا أن الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين في غزة بالتنسيق مع الجهات الرسمية والشعبية والتي بدأت منذ مدة باخذ احتياجات المعاقين بعين الاعتبار وتم الاتصال والتنسيق مع مسئولين بلديات الوطن وخاصة بلدية غزة بحيث لا يتم القبول بأي مخطط عام أو خاص إلا وان يراعي ويطابق المواصفات والمعايير المطلوبة لاستعمالات ذوي الاحتياجات الخاصة وهذه ما تفعله البلديات الآن ولكن يجب المتابعة من قبل البلديات عند التنفيذ في البناء وأثناء البناء وبعد انتهاء البناء .
وتم التنسيق مع بعض المؤسسات لموائمة منازل المعاقين واستعمالاتها وتم بالفعل موائمة منازل واستعمالات المعاقين بأعداد كبيرة في محافظة غزة وبعض المحافظات الأخرى

ويدرك الاتحاد أن عدم وجود التسهيلات أو الموائمة ليست عملية مقصودة ضد المعاقين بل تعود لعدم وعي ومعرفة ذوي العلاقة بأهميتها ويرى الاتحاد أن حق المعاقين الفلسطينيين في الوصول إلى المرافق والمباني العامة واستخدامها يمثل الخطوة الأولى في المسيرة الطويلة للحصول على كافة الحقوق التي من شانها أن ترفع التميز السلبي الذي يمارس ضدهم في المجالات المختلفة والخدمات الأخرى حيث انه من خلال توفير أمكانية الوصول والاستخدام للمرافق والمباني العامة يتمكن المعاق من دخولها واستعمالها على قدم المساواة مع الآخرين فالخطوة الأولى دائما هي الوصول والدخول للمبنى أو المرافق العامة والاتحاد العام يضع أمام المسئولين وأمام المجتمع والقارىء والباحث والمهتمين بحقوق الإنسان وحقوق المواطن تعريف التسهيلات " الموائمة " التسهيلات للمعاقين حركيا تعني الأسطح المائلة والمصاعد بدلا من الأدراج وتمكنهم من الوصول إلى كافة الطوابق والمرافق في المبنى واستعمالها بسهولة وللمكفوفين تعني الحروف والإشارات الملموسة والمسموعة ويعني الأسطح الخشنة والحواجز على أرصفة الشوارع والانتظام الهندسي والأدراج والصفارات المرافقة للإشارات الضوئية كما أنها تعني للصم مزيدا من الإشارات المرئية والدالة على كيفية استخدام المباني والمرافق العامة وخدماتها وأقسامها وللعلم أن فائدة هذه التسهيلات لا تقتصر على المعاقين بل تشمل المسنين والأطفال

والمرضى والنساء الحوامل والأميين والذين يحملون البضائع الثقيلة وتسهل عمل رجال الإنقاذ في حالات الطوارىء علما بان إدخال هذه التسهيلات تزيد الدخل لكافة أصحاب الخدمات في المرافق العامة وتخفيف العبء المالي عن اسر المعاقين وعلى ميزانية الدولة وذلك بسبب خروج المعاقين للعمل وتمكنهم من المشاركة في بناء اقتصاد وطنهم كما تجدر الإشارة إلى أن مجلس الوزراء أكد على الالتزام بقانون المعاق الفلسطيني بتاريخ 2005/12/3 وأوعز إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء تقديم تقرير بما يشمل التجهيزات من البنية التحتية بما يلائم تقديم الخدمات للمعاقين والطلب من المكاتب الهندسية تضمين البنية التحتية الموائمة لاحتياجات المعاقين في الأبنية .
ويرى الاتحاد انه قد حان الوقت لان تكون كافة المنشأت والمرافق مسهلة لاستعمال المعاقين حيث يتمكنوا من المساهمة في بناء المجتمع والاقتصاد الفلسطيني.

واقع مشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة في الفعاليات

" الثقافية – الرياضية – الترفيهية "

لقد قام الاتحاد الفلسطيني لرياضة المعاقين بتدريب العشرات من اللاعبين ذوي الاحتياجات الخاصة على الألعاب المختلفة مثل " كرة الطاولة – كرة السلة – ألعاب القوى – رفع الأثقال – السباحة – كرة الطائرة – سباق كراسي متحركة " وقد شارك العشرات منهم في بطولات وطنية وعربية وإقليمية واولمبية ودولية لمختلف الألعاب الرياضية .
وفي البطولات العربية حيث حاز بعضهم على ميداليات ذهبية وفضية وبرونزية حيث شارك في الجزائر عام 1998 وفي دورة الألعاب العربية الخاصة في عمان عام 1999 وقد شارك وفد فلسطيني رياضي في الالومبياد الخاص بسيدني عام 2000 حصل اللاعب حسام عزام على الميدالية البرونزية مع الوفد الفلسطيني كما شارك الوفد الفلسطيني في الومبياد فرنسا عام 2002 وحصل اللاعب محمد فنونة على الميدالية البرونزية واللاعب حسام عزام على الميدالية الفضية وتم أيضا تأهيل اللاعبان رجب السنداوي ونبيل حمدية لاالومبياد أثينا عام 2004 المقبل .
وفي عام 2004 شارك المنتخب الفلسطيني في أثينا بلاعبين فقط نظرا لعدم وجود سيولة مادية للاتحاد الرياضي وهما محمد فنونة وحسام عزام وحصل كل منهما على ميدالية برونزية وفضية في الوثب الطويل وألعاب القوى .
كما يشارك دائما في اليوم العالمي للمعاق نادي السلام من الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين في غزة في سباق الكراسي المتحركة لمسافات طويلة ومتوسطة وقصيرة بمشاركة العديد من اللاعبين الفلسطينيين المعاقين حركيا بإعاقات حركية مختلفة بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة ومؤسسة فتا وقد حصل اللاعب رجب السنداوي على المركز الأول في جميع المشاركات وقد توج بطل فلسطين على لسان وزارة الشباب والرياضة في مارثون سباق الكراسي المتحركة .
أما في السباحة فقد حصل اللاعب مجدي التتر على ميدالية برونزية من بطولة الأردن .
واهم ما يميز النشاط الرياضي لذوي الإعاقات الخاصة اقصد التحديات الخاصة في فلسطين هي المشاركة البارزة والمتميزة للإناث وانتشارها في أنحاء الوطن .
أما الصعوبات فهي تتمثل في تركيز الاهتمام على الإعاقات الحركية وعدم وجود تسهيلات في المرافق الرياضية العامة بالإضافة إلى عدم توفير الأموال اللازمة والخبرات الفنية اللازمة للتدريب .

إننا في الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين في محافظات غزة نهيب بوزارة الشباب والرياضة والمسؤولين عن الرياضة في فلسطين ومشجعي الرياضة في فلسطين ونطالبهم بتطبيق القانون

وتشجيع الشباب ذوي التحديات على ممارسة الرياضة المختلفة وإدخال التعديلات الإنشائية على مرافق الرياضة وعدم إنشاء مرافق رياضية خاصة لذوي التحديات تجنبا لتكريس العزل وتشجيع المواهب الرياضية وصرف المكافئات السنوية لهم ومكافئات الفوز وتفريغهم على الوزارات لكي يعيشوا في حياة كريمة ولكي يستمروا في العطاء وصرف موازنات للنوادي التي تتبع للمعاقين مثل نادي السلام في الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين في غزة وتفعيل دائرة الاحتياجات الخاصة في وزارة الشباب والريا

أما على صعيد الترفيه " الأوضاع الترفيهية "

فان مشاركة الشباب المعاق محدودة من حيث العدد والنوع وقد قامت المؤسسات والاتحاد العام للمعاقين وبعض الجمعيات بعدد لاباس به من المخيمات الصيفية وقام الاتحاد العام للمعاقين في محافظات غزة فقط في المدة الأخيرة أي في السنوات الأخيرة بعمل مخيم كل عام بالاشتراك مع المجتمع المدني والمحلي مخيم " الإرادة والتحدي الأول – والإرادة والتحدي الثاني – ومخيم ياسر عرفات الأول " وكان يقتصر على الأطفال ومشاركة الشباب من الجنسين كانت متوسطة ومن جميع الإعاقات ليست كبيرة جدا لأنه كل ما زاد العدد زادت المصروفات ويعاني المعاقين من عدم توفير خدمات ترفيهية معدة خصيصا لهم وذلك نتيجة عدم موائمة الشوارع والأرصفة وعدم وجود مرافق خاصة بهم وعدم توفير كافة الأدوات الرياضية المخصصة للمعاقين بالشكل الكافي وعدم وجود الكوادر الفنية بشكل كافي .

واقع المشاركة السياسية لذوي الاحتياجات الخاصة

يشتمل العمل السياسي على النضال النقابي الحقوقي والنضال الحزبي وكذلك النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي لقد ناضل الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين من اجل إقرار مشروع القانون الذي تقدم به إلى المجلس التشريعي قانون رقم "4 " لعام 1994 ومازال النضال مستمراً لإلزام الوزارات المعنية بتطبيق القانون كما قام الاتحاد بترشيح احد أعضاءه القياديين المهندس عماد شوكت لباده لعضوية المجلس عام 1996 إلا انه لم يستطيع الوصول إلى نسبة الحسم كما قام بعض أعضاء الاتحاد بترشيح أنفسهم في بعض الأحزاب على قائمة بعض الأحزاب مثل فلسطين المستقلة مثل زياد عمر وليلي وافي ووقف الاتحاد في غزة ضد هذا الترشيح وأفشلهم لأنهم لم يمروا عبر الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين في محافظات غزة بالإضافة إلى ذلك ينتمي الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين إلى أكثر من منظمة محلية فلسطينية مما يزيد من قوته ويجعله احد أهم المنظمات المرشحة لعضوية المجلس الوطني الفلسطيني لأنه أيضا يتبع منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني .

كما يشارك بعض ذوي الاحتياجات الخاصة في مقارعة الاحتلال لان واجباتنا وحقوقنا جزء لا يتجزأ من واجبات وحقوق شعبنا الفلسطيني سواء كان ذلك من خلال البيانات والندوات والرسائل إلى المنظمات الدولية والمشاركة في التظاهرات والمسيرات وقذف الحجارة ومن الملاحظات على المشاركة السياسية لذوي الاحتياجات الخاصة إنها تحمل في طياتها بذور القوة ولكنها لاتحمل بذور التواصل حيث أن عدد القياديين من الشباب ذوي الاحتياجات الخاصة لازال قليلا إننا في الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين في محافظات غزة نشجع أي مبادرة من الشباب ذوي التحديات للعمل السياسي وإعطاء الاهتمام ألازم والعمل على مواصلة تدريب قادة مجتمعيين من ذوي التحديات وصقل مواهبهم وتوجيهاتهم بالعمل السياسي وندعو لتوجيه الأحزاب السياسية

للاهتمام بالقضايا ذوي التحديات ومواصلة دعوة قياديات ذوي التحديات الشبابية للمشاركة في الأنشطة المختلفة ودعم توجيهاتهم وحقوقهم وندعو لتمثيل الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين في المجلس الوطني الفلسطيني تحت شعار الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين محافظات غزة .

التوصـــيات

أن أي خطة تنموية مستدامة يجب أن تتضمن مشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة في كافة مراحلها منذ بدء التخطيط مرورا بالمتابعة والتنفيذ وانتهاء بالتقييم لتحقيق المساواة والمشاركة الحقيقية لذوي التحديات في المجتمع بمنحهم فرصا متساوية ونشر الوعي المجتمعي بحقوقهم واحتياجاتهم ووقف العمل بكافة القوانين والأنظمة التي تتعارض مع قانون حقوق المعاقين والإسراع بإلزام الوزارات المعنية بتطبيقه وتنفيذه بشكل دائم وإدخال التعديلات على كافة المباني والمنشات ومراكز الخدمات العامة الجديدة والقديمة واستمرار لجنة المتابعة مع مجلس الوزراء لمتابعة ضمان حصول المعاقين على حقوقهم في كافة المجالات المختلفة
كما نوصي حسب الأولوية .

التعليم :-

تبني استراتيجية وطنية تضمن دمج المعاقين في المؤسسات التعليمية فرض التسهيلات الإجرائية والإدارية التي تضمن دخول ذوي التحديات الى المؤسسات التعليمية ومواصلة التعليم إلى الحد الذي يرغبونه .
فرض التسهيلات الإنشائية على كافة المؤسسات التعليمية بما فيها الوزارات المختلفة .
إنشاء دوائر خاصة لدمج ذوي التحديات في النظام التعليمي ضمن وزارة التعليم العالي وضمن دائرة شئون الطلبة في الجامعات .
فتح صفوف خاصة ضمن المدارس النظامية والخاصة بالمعاقين وإدخال تعليم الصم إلى المدارس الحكومية والجامعات .
عقد دورات الإرشاد الأسري والمدرسي للطلاب والطالبات حول كيفية معاملة الطلبة المعاقين وهذا يقع على عاتق مراكز التأهيل.

العمل والتدريب المهني

موائمة أماكن العمل لتمكين ذوي التحديات من الوصول إليها تقديم التسهيلات الضريبية لاصحاب العمل الخاص بشكل دائم حتى يتمكن المعاق من العمل .
تشجيع ودعم ذوي التحديات لإقامة المشاريع .
توفير فرص العمل الحكومية لذوي التحديات عملا بتطبيق القانون أل 5% .
إعادة تأهيل المدربين والعاملين في المراكز .
تغير نموذج الكمسيون الطبي والفحص الطبي الخاص بالتعيينات الحكومية بما يتلائم مع متطلبات تأهيل واستيعاب المعاق .
دعم وتطوير برامج تدريب جديدة .
جعل مراكز التدريب المهني مسهلة لاستعمال ذوي التحديات وزيادة الخيارات والبدائل المهنية للتدريب على مهن مختلفة .

مراقبة المؤسسات الخاصة التي تشغل ذوي التحديات ومنع استغلالها .
إلزام لجنة الموازنة في المجلس التشريعي ووزارة الصحة ووزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى بتطبيق الفقرة " ج " من المادة " 10 " في قانون حقوق المعوق رقم "4 " لسنة 1999 ابتداء من عام 2005 في تلك الدوائر .
السكن :-

إعطاء ذوي التحديات فرصا حقيقية للإفادة من مشاريع الإسكان المختلفة ضمن شروط تتناسب ومستويات دخلهم .
فرض التسهيلات على وسائل النقل القديمة والحديثة لتمكين ذوي التحديات من استخدامها بسهولة واستقلالية وكرامة .
فرض التسهيلات على المنشات العامة .

الصحة :-
صرف بطاقات التامين الصحي الشامل التي ضمنها قانون حقوق المعوقين لجميع المعاقين ولو من عمر يوم واحد .
وقف العمل بالسياسات للجان الطبية العليا فيما يتعلق بالكمسيون الطبي ووضع سياسات جديدة تتناسب مع ما جاء في قانون المعاقين ومع المعايير المهنية والإنسانية وتوسيع نطاق الخدمات الأهلية التي تقدمها الدولة وشملها بالخدمات التي تغطيها بطاقة التامين الصحي الشامل .

الخدمات الاجتماعية :-

تدريب الكوادر اللازمة المختصة بتأهيل المعاقين .
وضع المعايير المهنية للمؤسسات العاملة في قطاع التأهيل ومراقبة مدى التزام هذه المؤسسات .
الإسراع بتنفيذ برنامج بطاقة المعاق الذي تم إقرارها في قانون حقوق المعوقين .
مشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة في وضع الخطط والبرامج وتنفيذها وتقيمها .
الرياضة والترفيه والثقافة :-
إدخال التعديلات الإنشائية على المرافق الرياضية والترفيهية العامة وعدم إنشاء مرافق رياضية خاصة تجنبا لتكريس العزل .
تشجيع الشباب ذوي التحديات على ممارسة الرياضة المختلفة .
صرف موازنات للنوادي التي تتبع ذوي التحديات مثل نادي السلام في الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين في غزة .
تشيجع المواهب الفنية والأدبية والرياضية وتأسيس الجوائز لهم وصرف المكافآت التشجيعية والسنوية لهم .
تخصيص جوائز لأفضل كتاب وأعمال فنية وأدبية حول المعاقين وتخصيص جوائز لأكثر وسائل الإعلام حساسية وتفهما لقضايا المعاقين .
إجراء مسابقات وطنية يشارك فيها جميع الشباب الفلسطيني وتشجيع مشاركة الشباب ذوي التحديات معهم .

السياسة :-
مواصلة تدريب القادة المجتمعيين من ذوي التحديات وصقل مواهبهم وتوجيهاتهم للعمل السياسي .
تمثيل الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين في المجلس الوطني الفلسطيني .

تشجيع أي مبادرة من الشباب ذوي التحديات للعمل السياسي .
توجيه الأحزاب السياسية للاهتمام بقضايا المعوقين .
مواصلة دعوة قيادات ذوي التحديات للمشاركة في الأنشطة المختلفة ودعم توجيهاتهم وحقوقهم .

التوصيات الخاصة

فيما يلي بعض التوصيات الخاصة لكل فئة من فئات ذوي التحديات مركزين على ضرورة العناية الخاصة للإناث وذلك لوجود تمييز مضاعف ضدهم بسبب الوضع الاجتماعي والإعاقة .

الصم :-

إدخال لغة الإشارة إلى كافة البرامج التلفزيونية بشكل يضمن للصم الحصول على المعلومات بالصورة المرضية .
إدخال لغة الإشارة إلى المدارس والجامعات .
توفير الأجهزة المساعدة للصم " السماعات – الكتب – القواميس " .
الإسراع في دمج الصم في المدارس والجامعات .
تطوير وسائل وأساليب مناسبة للصم بالمشاركة في البرامج الثقافية والرياضية والترفيهية المختلفة .

المكفوفين :-

إدخال تعليم خط بريل في المدارس الحكومية والأهلية ضمن صفوف خاصة .
تشجيع وسائل الإعلام على إدخال التسهيلات والخدمات اللازمة لتسهيل حصول المكفوفين على فرص متساوية في الإفادة من برامجها .
تفعيل برامج التدريب الحركي للمكفوفين في كافة محافظات الوطن
(برنامج تدريب على مهارات الحياة اليومية) مثل استعمال العصا وأدوات المطبخ .....الخ .
تبني الدولة لمواهب الطلبة المكفوفين ورعايتها وتشجيعها .
إدخال الحواسيب الناطقة والحواسيب المطورة بخط بريل إلى الجامعات والمدارس بالعدد الكافي .
توفير الكتب والمواد التعليمية بخطوط مكبرة لضعاف البصر .
توفير المواد التعليمية والتثقيفية على أشرطة كاسيت مسجلة أو بخط بريل للمكفوفين.

المعاقين حركيا:-

توفير الأدوات المساعدة بكميات ونوعيات مناسبة .
توفير برامج إثارة الوعي حول حقوق المعوقين حركيا .
إدخال التسهيلات على كافة المرافق والمباني والمنشات العامة لتمكين ذوي التحديات الحركية من استخدامها.

ذوي الإعاقات التعليمية :-

تأهيل كوادر مهنية مدربة للتعامل مع ذوي الإعاقات التعليمية .
توعية الأسر والمجتمع وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لتمكينهم من تقديم المساعدة والرعاية لذوي الإعاقات التعليمية .
افتتاح نوادي ومراكز رعايا نهاريا مختصة لذوي الإعاقات التعليمية وتطوير مناهج التعليم وتسهيلها لتصبح متاحة لذوي الإعاقات التعليمية .

انتهى

{.... المـــصادر .... }

الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين محافظات غزة

****عوني مطر ****

*قانون حقوق المعاقين رقم " 4 " لسنة 1999م
*مجلس الوزراء الفلسطيني
*الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

{ حقوق الطبع محفوظة للاتحاد العام للمعاقين }

بقلم عوني مطر
رئيس الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين – محافظات غزة